الوسائل العسكرية، الاحتلال والسيطرة الاجنبية. لقد أكدت الجمعية العامة للامم المتحدة، في قرارها الرقم ٤١/٦٠ لسنة ١٩٨٥، حق مثل هذا الشعب في مقاومة الحكم والسيطرة الاجنبية. وهذا القرار حاسم جداً، وهام للغاية، لأن تبنيه تمّ بالاجماع، من غير تصويت، وبعد عمل لمدة ثلاث عشرة سنة في اللجنة القانونية (السادسة) للامم المتحدة. وهذا، في الحقيقة، يعني ان جميع الدول الاوروبية الغربية، وكذلك الولايات المتحدة، قد أقرت بهذه المبادىء التي يتضمنها هذا القرار.

قليل من الناس يمكن ان يجادلوا في حقيقة ان اسرائيل قوة احتلال، وبالتالي فان مقاومتها مشروعة. والبلدان الاوروبية الغربية، بقبولها هذا القرار، تصبح، بالفعل، ملزمة قانونياً، وأدبياً، وسياسياً، باحترامه، وباحترام وتأييد تلك الشعوب التي تقاوم الاحتلال والسيطرة الاجنبية.

وقد أقر هذا الحق، فيما يتعلق بالنضال الفلسطيني، في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٣٢٣٦ الصادر سنة ١٩٧٤، والذي «يعترف» بصفة خاصة «بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكافة الوسائل المنسجمة مع أهداف ومبادىء ميثاق الامم المحدة»[٥]. وقد سبق أن اعترف به في قرار الجمعية العامة الرقم ٣٠٧٠ الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، قبل ان تحصل م.ت.ف. على وضع مراقب في الامم المتحدة، والذي حصلت عليه بعد سنة من اصدار هذا القرار.

على أية حال، ثمة معيار مزدوج للتقويم والقياس يستخدم في الحكم على نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي، يعطي تاريخ أوروبا الحديث خلال الحرب العالمية الثانية دليلاً كافياً على ضرورة مقاومة الاحتلال الاجنبي. وما كان حقاً وعدلاً ان تفعله الشعوب الاوروبية، هو، أيضاً، حق وعدل ان يفعله الشعب الفلسطيني، أي مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. ان هذه المقاومة ليست ارهاباً، ولكنها دفاع عن النفس.

وقد أوضح ذلك الرئيس عرفات في «اعلان القاهرة» الذي أصدره في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، حيث أعلن، في ذلك الوقت، رفضه وادانته لكل أشكال الارهاب الذي يرتكبه الافراد، أو الدول، ولكنه شدد على الحاجة الى استمرار النضال المسلح لتحرير أرضنا المحتلة، وأوضح ان المقاومة المسلحة سوف تمارس ضد الاحتلال الاسرائيلي على هذه الاراضي، ولن تنفذ أية عملية ضد أهداف في بلد ثالث. ان هذا التقييد يجب ان يحترم بشكل متبادل؛ فالى متى سوف نظل ملتزمين بهذه السياسة في وجه ارهاب الدولة الاسرائيلية المنظم، وفي وجه البربرية الاسرائيلية ضد شعبنا وقيادتنا ؟ ومن هذا المنطلق ننظر الى القصف الاسرائيلي لمقر قيادة م.ت.ف. في تونس، في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٥، والى اغتيال كادرات قيادية في م.ت.ف. في عواصم مختلفة في العالم. لقد كان آخر ضحايا الاغتيالات هذه المقدم نزال، والعقيد منذر ابو غزالة، اللذان قتلا في اثينا، وتدمير سفينتين مدنيتين فلسطينيتين في ميناء ميسينا في ايطاليا، ومحاولة وقعت، مؤخراً، ضد سفينة أخرى كانت في ميناء في مالطا، وكذلك القرصنة الاسرائيلية ضد السفن التي تحمل الفلسطينيين في البحر الابيض المتوسط، وكذلك القصف اليومي والغارات الجوية اليومية ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفي أماكن أخرى. ان للصبر والالتزام بالاتفاقات حدوداً. وان من واجب بلدان اوروبا الغربية ان تضغط على اسرائيل كي تحترم هذه الاتفاقات وتتوقف، فوراً، عن جميع الانتهاكات لها. ان من واجب هذه البلدان، أيضاً، ان تميز بين الارهاب وبين التحرر الوطني، اذا كانت تريد ان تخدم، بايجابية، هدف السلام في الشرق الأوسط.

لقد كانت اوروبا الغربية بكاملها، وبلدان السوق الاوروبية المشتركة على وجه الخصوص،